الأساس القانوني لعمل شركات الاستعلام والتصنيف الائتماني (دراسة مقارنة)

الباحثة. حبايب عبد الحسين سالم **أ.م. اعتدال عبد الباقي يوسف**

كلية القانون/ جامعة البصرة

Email : lawpg.habyab.salem@uobasrah.edu.iq
Email : dhumelek@gmail.com

الملخص

تعددت اساليب جمع المعلومات وتحليل الوضع المالي للعملاء، بين أنظمة استعلام وتصنيف مصرفية من جهة، وشركات متخصصة من جهة أخرى، إلاّ إنها اتفقت من حيث الغاية وهي الوصول إلى المكانة المالية الحقيقية للعملاء، لغرض الحفاظ على استقرار الوضع الاقتصادي في السوق ومنح الائتمان ، لذلك يعد الائتمان المصرفي الغاية أو الهدف من نشاط هذه الجهات بالنسبة للمتعاملين معها، أما بالنسبة للشركة فالتقييم الائتماني هو هدفها أو غايتها تمهيدا لتصنيفه والذي يعد أساس لعملها ويقوم عليها نشاطها التجاري.

الكلمات المفتاحية: الاستعلام ، التصنيف ، الائتمان المصرفي، التقييم الائتماني.

Legal basis for the work of credit information and rating companies(A comparative study)

Researcher. Habiab Abdul Hissein Salim
Prof. Asst. E'tedal Abdul Baqi Yousif
College of Law / University of Basrah
Email : lawpg.habyab.salem@uobasrah.edu.iq
Email : dhumelek@gmail.com

Abstract

There are many methods for collecting information and analyzing the financial situation of customers, either by banking inquiry or classification systems on the one hand, and specialized companies on the other hand. All of them agreed in their goal, which is to reach the true financial position of customers, for the purpose of maintaining the stability of the economic situation in the market and granting credit. Therefore, bank credit is the goal of the activity of these entities for those who deal with them. As for the company, the credit evaluation is its goal or objective in preparation for its classification, which is the basis of its work and its commercial activity is based on it.

Keywords : Inquiry, classification, bank credit, credit evaluation.

المقدمة

إن الثورة الهائلة التي اندلعت في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السنوات الأخيرة كان لها دور كبير في جميع جوانب الحياة الاقتصادية وفي تعزيز إجراء المعاملات التجارية بسرعة وسهولة بما يتناسب مع الثقة والائتمان، ومن مميزات نشاط الاستعلام والتصنيف الائتماني انه يوفر وسائل للتعامل مع المقترضين، من خلال قياس المدفوعات والالتزامات، وهي ما يعرف بتصنيف العميل ائتمانيا سواء كان العميل مؤسسة مالية أو شركة استثمارية او افراد او دول .

فهدف عملية الاستعلام والتصنيف الائتماني هو منح العميل الائتمان ، وبما ان الائتمان يعني الثقة ، بالتالي يعد الاستعلام والتصنيف اساس منح العميل الثقة .

أي ان الاستعلام الائتماني يتمحور حول الائتمان ، لذلك نرى ان بحث الاساس القانوني لعمل شركات الاستعلام والتصنيف الائتماني يستلزم البحث في موضوع الائتمان المصرفي، والذي يعد من اهم العمليات التي تقوم بها المصارف والتي نظمها القانون و تعد اساسا لعمل هذه الشركات من جهة .

ومن جهة اخرى يعد التقييم الائتماني الوجه الاخر للتصنيف الائتماني و ناتجا عن عملية الاستعلام والتصنيف الائتماني ، فيتم تقييم العميل بناء على المعلومات التي يتم التوصل لها من خلال هذه هذا الاستعلام تمهيدا لتصنيفه ، فلا وجود لدرجات التصنيف دون التقييم الاولي لهذا العميل .

لذلك سيكون بحث الأساس القانوني لعملية الاستعلام والتصنيف الائتماني ضمن مبحثين،

المبحث الأول: الائتمان المصرفي .

المبحث الثاني: التقييم الائتماني

المبحث الأول: الائتمان المصرفي

اتضح لدينا ان الاستعلام عملية سابقة على التصنيف الائتماني وان الهدف من الاستعلام هو تصنيف العميل حسب قدرته الائتمانية، وبالتالي ان عملية الاستعلام والتصنيف الائتماني تدور حول امكانية تقديم الائتمان من عدمه ، اي العملية محورها الاجابة على السؤال الاتي : هل ان العميل جدير بالائتمان او لا ؟

وبما ان الائتمان المصرفي هو احد ركائز التي يرتكز عليه العمل التجاري ، والذي تقوم عليه العمليات المالية الاخرى ، خصوصا التي تتعلق بإعطاء القروض او الشراء التمويلي او العمليات المصرفية .

ومن تتبع عمل هذه الشركات ، وجدنا ان الائتمان المصرفي مفهوم تأسس عليه عمل هذه الشركات ، لذلك يمكن القول ان اساس عمل هذه الشركات هو الائتمان المصرفي، ولتوضيح كيف ان الائتمان المصرفي يعد اساس لعملية الاستعلام ،لابد من ان نقسم المبحث الى مطلبين، المطلب الاول : تعريف الائتمان المصرفي .

المطلب الثاني: مدى اعتبار الائتمان المصرفي أساس لعمل شركات الاستعلام والتصنيف الائتماني.

المطلب الأول: تعريف الائتمان المصرفي

الائتمان هو مقدرة العميل القرض، وحسب تعبير المشرع الفرنسي للائتمان ،فأنه" العملية او العقد التي يلتزم بمقتضاها المقرض بمنح المقترض ائتمانا على شكل اجل للوفاء، كالقرض، والعمليات المكشوفة ، وتسهيلات الوفاء المشابهة"[١].

ويتوسع الائتمان في اللغة القانونية ويعني، " تسليم الغير مالا ،منقولا او غير منقول على سبيل الدين او الوديعة او الوكالة او الايجار او الاعارة او الرهن او الاجارة او لاجراء عمل ما سواء كان ذلك بأجر او بدون اجر وفي جميع الحالات يتعلق بتسليم مؤقت للمال مع نية استعادته"، واما اما في لغة الاقتصاد فمعناه مختلف ،ويعني، "تسليف المال لاستثماره في الانتاج او في الاستهلاك معتمدين بذلك على عنصري الثقة والمدة" [٢].

وعرف الائتمان المصرفي بأنه، " القوة الشرائية المقرضة او التي تصير متاحة للمقرضين، حيث يصبح ممكن لهؤلاء الافراد غير القادرين حاليا الانتظار من اجل الحصول على السلع التي يرغبونها وتكلفة ذلك هي سعر الفائدة "[٣].

وفقا لهذا التعريف الذي نظر للائتمان المصرفي بانه تمكين لجهات مختلفة ، (افرادا او مؤسسات او حتى دول) لا تستطيع الحصول على المبالغ او السلع بالحصول عليها ، مقابل الفائدة التي تحملونها على مبلغ القرض عند السداد .

وعرف بانه :" التزام جهة لجهة اخرى بالإقراض او المداينة ، ويراد به ان يقوم ان الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين ، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها البنوك بمختلف انواعها "[٤].

اعتبر هذا الراي الائتمان المصرفي "التزام بالإقراض" ، وهو ما نرجحه ، فالمدين يلتزم تجاه الدائن بالتسديد مع الفائدة ، وهو التزام قد لا ينحصر بالمدين وانما يشمل الدائن الذي غالبا ما يكون بنك، والذي يكون عليه التزام بتسليم القرض في مقابل الفوائد التي تفرض عليه.

والائتمان المصرفي : "بأنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد"[٥].

اي ان الائتمان معناه الثقة ، وهي ثقة تبنى على المعلومات الموجودة عن المدين لأنه غالبا يتم منح القرض وفقا للتعامل السابق مع المدين ، او وفقا للمعلومات الموجودة عنه، وذلك بواسطة الاستعلام الائتماني والذي يؤدي الى تقييمه ومنحه هذه الثقة من عدمها .

ويذهب البعض الى القول :" بأنه العملية التي يرتضي البنك بمقتضاها، مقابل فائدة أو عمولة معينة ومحددة، أن يمنح عميلا (فردا أو شركة أعمال) بناء على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه "[٦] .

في حين ان هذا الراي يعتبر شاملا للائتمان المصرفي، واشار بوضوح الى انه عملية ائتمانية مقتضاها منح المدين القرض بناءا على طلب منه والذي لا يقتصر على صورة واحدة، مقابل سعر الفائدة أو عمولة خلال وقت معين يتم الاتفاق علية بين المقرض والمقترض .

وايضا يعرف الائتمان المصرفي بانه :" تعاقد بين البنك و العميل يقوم على الثقة يمكن البنك بمقتضاها عميله من مال اقتصادي في الحال لاستخدامه في غرض معين خلال فترة زمنية محددة وبشروط معينه ،او تكون في شكل تعهد متمثل في كفالة البنك للعميل، او تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير ، في مقابل التزام العميل برد اصل الائتمان والفوائد المترتبة المتفق عليه مع وجود ضمانات تعزز التزام العميل وتكفل للبنك استرداد امواله في حالة تعثر العميل"[٧] .

وسع هذا التعريف من معنى الائتمان المصرفي ، فتناول الائتمان المصرفي من كافة الجوانب، لان الائتمان المصرفي اتفاق او تعاقد يرتب التزامات متبادلة على كلا طرفية الدائن (مصرف او مؤسسات مالية) والمدين (افرادا او مؤسسات او دول ...) وبالتالي لا بد توضيح اطرافه والالتزامات المترتبة عليهم .

ويجدر التمييز بين الائتمان المصرفي عن الائتمان التجاري ، الذي عرف بأنه،" الائتمان الذي ينظر اليه من الوقت الذي يمنح من قبل الدائن للمدين لدفع ثمن السلعة التي اشتراها بثمن مؤجل حيث ، يتم زيادة السعر بنسبة يكون متفق عليها مسبقاً، والتي توازي أو تماثل سعر الفائدة لدى المصارف[٨] " ، اي الائتمان الذي يقدم من التاجر الى العميل .

اما الائتمان المصرفي ، فهو" القرض الذي يمنحه المصرف لشخص طبيعي أو اعتباري على شكل مبلغاً من المال او على شكل تسهيلات ليتم سداده بعد فترة معينة مضافاً إلية الفائدة المترتبة على ذلك"[٩] .

يتمثل الائتمان التجاري الديون الناتجة عن تداول العقود الآجلة المسجلة على الورق التجاري، ويتمثل الائتمان المصرفي بمنح القروض ، لذلك فهو اقل تكلفة من الائتمان التجاري ، ويمكن ملاحظة أن العديد من التجار يحصلون على ائتمان مصرفي لفترة زمنية معينة ويستفيدون من الخصومات النقدية ، خاصة إذا لم يستفيدوا من الخصومات النقدية الممنوحة للتجار خلال مدة محددة[١٠].

يمكن القول أن الائتمان المصرفي يختلف عن الائتمان التجاري من حيث أنه عملية مصرفية تحقق فيها البنوك ربحا ، في حين أن الائتمان التجاري هو عملية تجارية تحقق فيها البنوك والشركات التجارية ربحا.

وقد وضعت عدة شروط لمنح الائتمان المصرفي، وأبرزها الثقة، ومقدار الائتمان، والغرض من استخدام الائتمان، ومدة الائتمان، وتكلفة الائتمان، والضمانات المقدمة للبنك.

لمنح الائتمان، تحتاج إلى تقديم معلومات حول عملية الائتمان التي يمكن قبولها ، والتي يتم تحديدها من خلال فترة السداد على أقساط او لمرة واحدة[١١] .

يجب تقديم ضمان ، ويمكن أن يكون هذا ضمانا شخصيا من قبل شخص يتمتع بسمعة مالية تؤهله ، أو عن طريق وضع الأشياء تحت تصرف البنك كضمان.

والضمانات تعني: "مجموعة الاصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الاصل المرهون خلال مدة الائتمان كونه يصبح من حق المصرف في حالة تعثر العميل او عدم قدرته على السداد" [١٢].

وبما أن الهدف من منح البنك للائتمان هو استخدام الأموال المودعة لديه لتحقيق ربح ، وأهم ضمان له هو التأكد من نية العميل على الدفع ، فإنه يحدد تكلفة الائتمان ، معبرا عنها بأسعار الفائدة والتكاليف والرسوم[١٣] .

هناك أنواع عديدة من الائتمان حسب الغرض الذي ينفذ من أجله ، قد يكون تجاريا أو استثماريا أو استهلاكيا ، أو طبيعة الكيان الذي يمنحه ، أو قد يكون ائتمانا خاصا أو عاما ، أو ائتمانا قصير أو طويل أو متوسط الأجل ، اعتمادا على مدة الائتمان ، أو اعتمادا على الطابع الاقتصادي ، للتصفية الذاتية أو التصفية غير الذاتية[١٤] .

ومن خلال ما تقدم يمكننا القول ان الائتمان المصرفي هو : (التزام المصرف بمنح القرض للعميل على الثقة المعززة بالضمانات التي يقدمها الاخير ، مقابل حصول البنك على فائدة مبلغ القرض) .

المطلب الثاني: مدى اعتبار الائتمان المصرفي أساس لعمل شركات الاستعلام والتصنيف الائتماني

في الماضي ، كانت المعاملات المصرفية تتم في كثير من الأحيان بين أطراف يعرفون بعضهم البعض جيدا ، ثم بدأت الاستعلامات الائتمانية من خلال تبادل المعلومات بين السلطات المالية والمصرفية ، ومع تطور الأسواق المالية والمعاملات المصرفية وزيادة حجم التجارة ، ازداد الطلب على الائتمان ، ونظرا لأهمية الدور الذي تلعبه البنوك في منح القروض الخارجية للأفراد والمؤسسات والهيئات الحكومية وغيرها من الحكومات والمؤسسات الخارجية ، أصبح مهما تحديد قدرة المقترضين على السداد، هذا أدى إلى الحاجة إلى معلومات دقيقة وسريعة ، هذا الامر تطلب وضع قسم متخصص بتبادل المعلومات داخل الهيكل التنظيمي لكل بنك ، من اجل تحليل الائتمان والأنشطة الأخرى المتعلقة بتوفير المعلومات والمركزية على مستوى البنك المركزي ، والتي تجمع معلومات حول المستفيدين من القرض ، وطبيعة القرض الممنوح ، ومقدار السحوبات ، والضمانات المقدمة لكل قرض ، يتعهد به اي من البنوك والمؤسسات المالية[١٥].

وبما أن الائتمان هو الثقة التي تمنحها البنوك لعملائها ،فإنهم بحاجة إلى متابعة عملية الاستعلام عن هذا العميل ،ونظرا لأن منح الائتمان ليس له مفهوم قانوني محدد ، يعرف باسم تحليل الائتمان ،فهناك العديد من العمليات التي تركز بدقة على السمعة والجدارة الائتمانية كضمان بدلا من الضمانات المادية ،وهذا هو السبب في أن العديد من المقترضين الجيدين يستخدمون طرقا جديدة لتمويل مشاريعهم وأنشطتهم التجارية .

إن عملية تقديم معلومات دقيقة وشاملة عن ديون المقترض وتاريخه الائتماني هي واحدة الامور التي تشجع المؤسسات المالية على تسعير المخاطر بشكل أكثر دقة ودقة ومكافأة المقترضين الجيدين من خلال منح ائتمان أرخص، حيث أن معدل المخاطر ينخفض من ناحية ،وانخفاض الحاجة إلى الاعتماد على الضمانات من ناحية أخرى ، ووجود جمع وتحليل للمعلومات والبيانات الائتمانية بكفاءة وفعالية ودقة أمر مهم، يساعد مؤسسات الإقراض على الاعتماد على السمعة والجدارة الائتمانية كضمان بدلا من الضمانات المادية ، وهذا يعطي العديد من المقترضين الجيدين الفرصة للتوسع من خلال الحصول على ائتمان جديد لتمويل مشاريعهم وأنشطتهم التجارية[١٦] .

فالائتمان المصرفي مهم للغاية ومن أكثر الأنشطة المصرفية جاذبية ، وهو من الأنشطة المصرفية لإدارة البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى ، ولكنه في الوقت نفسه يعتبر

من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية ، حيث أن آثاره الضارة لا تقف في البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة ، ولكن يضر بالاقتصاد الوطني ايضا، أي هو سلاح ذو حدين ، فمن ناحية يمكن من خلاله يمكن تحقيق الجزء الاكبر من الفوائد و بدونه يخسر البنوك وظيفته كوسيط مالي، وايضا يعد الائتمان المصرفي ذات خطورة كبيرة على ادارة البنك ، لما قد يتحمله البنك من المخاطر المختلفة التي تؤدي الى انهياره .

أما على نطاق الاقتصاد، يعتبر الائتمان المصرفي نشاطا مهما للغاية ، لأن تأثيره على أبعاد الاقتصاد الوطني متشابك ، ويعتمد عليه نمو وتقدم اقتصاده ، وإذا لم يتم استخدامه بشكل جيد ، فإنه يعتبر أداة حساسة يمكن أن تسبب ضررا كبيرا جدا للاقتصاد[١٧] .

تعتبر عملية الاستعلام والتصنيف الائتماني من أهم القوى التي تحكم تصنيفات المؤسسات المالية والبنوك والدول ، وهناك قدر كبير من حرية التعبير عن الرأي حول الملاءة المالية العملاء ،مما يؤثر عليها سلبا أو إيجابا على الاخير.

ولا يقتصر التزامات الشركة على منح الائتمان ، ولكن تلتزم ايضا بتوضيح الملاءة المالية للمقترض ، وتقديم المعلومات ، والتحقق ، والرجوع إلى البيانات أو السجلات التي تحتفظ بها هذه الشركات أو البنوك، ففي فرنسا يتم الاستعلام بالرجوع الى السجل الوطني للتأكد من البيانات الخاصة بعدم الوفاء عن العملاء الممنوح لهم الائتمان ، وهو التزام قانوني نص عليه (قانون حماية المستهلك الفرنسي) في المادة(٣٣١- ٩)[١٨] .

وينظر الائتمان المصرفي من زاويتين ، الزاوية الأولى ، من وجهة نظر البنك الذي يربط الائتمان بالاستثمار ، مما يسمح للبنوك التجارية بضمان استمرارية النمو وضمان تحقيق الأرباح والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ، لأن الائتمان المصرفي هو شكل من أشكال الاستثمار حيث يتم من خلاله تحقيق معظم العائدات [١٩] .

الزاوية الثانية هي النظر إلى دور الائتمان وتأثيره على الاقتصاد الوطني ، لأن الائتمان نشاط مهم للغاية وله تأثير كبير ، ويعتمد عليه نمو الاقتصاد وتطوره.

لهذا السبب ، يعتبر الائتمان المصرفي أحد أهم المصادر لتلبية الاحتياجات التمويلية لمختلف قطاعات الاقتصاد ، ولكن من ناحية أخرى ، إذا لم يتم استخدامه بشكل جيد ، فقد يكون من الصعب الحصول على الائتمان.

يختلف القطاع المصرفي من دولة إلى أخرى بسبب اختلاف درجات النمو ، وبشكل عام ، تعتمد أهمية الائتمان المصرفي على احتياجات القطاع الاقتصادي للتمويل اللازم.

يعد اتخاذ القرار الائتماني أمرا صعبا للغاية لأنه يمثل سلسلة من الحلقات المتشابكة المتكاملة مع بعضها البعض ، وتعتبر هذه السلسلة قوية ومتسقة كلما كانت هذه السلسلة مترابطة مع بعضها البعض ، فإن لحظة اتخاذ القرار الائتماني هي واحدة من أهم اللحظات ، وهذه الحلقة هي توازن القرارات الائتمانية لأنها تغطي مجموعة من المحددات الحساسة للغاية، وهو يمثل العمود الفقري للشبكة الائتمانية.

وتمر عملية اتخاذ القرار الائتماني بمراحل عديدة ، أولا مرحلة ما قبل اتخاذ القرار ، وهي المرحلة التحضيرية لاتخاذ القرار الائتماني ، ثم سلسلة من الإجراءات المتفرعة ، بما في ذلك الأنشطة الترويجية للخدمات التي تقدمها البنوك، والاستعلامات ، والمعالجة الأولية لطلبات الائتمان، والمفاوضات مع طالبي الائتمان بشأن الشروط الأولية ، تليها مرحلة اتخاذ القرار الائتماني ، والتي يعرفها الفقه القانوني بأنها، "مرحلة تحليق القرار الائتماني[٢٠]" .

ويشمل ذلك تحديد مخاطر الائتمان لطلبات الائتمان، والإدارة الموجهة لهذه المخاطر، وقياس مخاطر الائتمان ، وتقييم الجدارة الائتمانية ، وصياغة القرارات الائتمانية، وموافقة السلطة المختصة لاتخاذ القرارات الائتمانية.

ثم تكون المرحلة الأخيرة بعد اتخاذ قرار ائتماني ،او مرحلة منح الائتمان الفعلي ،تتخللها سلسلة من الإجراءات، منها إدارة الضمانات واستخدام التسهيلات الائتمانية ، والمتابعة سواء كانت المكتبية او الميدانية ، وسداد التسهيلات الممنوحة.

لذلك ، يلعب القطاع المصرفي دورا مهما في مواجهة الجرائم المالية والاستجابة للعمليات المشبوهة وهذا هو نفس الدور الذي يلعبه الاستعلام المصرفي وتصنيف العملاء ، للتعرف عليهم بشكل أفضل ، وهو أحد متطلبات منح الائتمان ،فالغرض من الاستعلام والتصنيف الائتماني هو منح الائتمان المصرفي ، لذلك فهو من أهم الأنشطة المصرفية التي تمارسها البنوك والمؤسسات المتخصصة، وهو ايضا أساس عمل هذه الشركات ، لان عملية الاستعلام والتصنيف تدور حول وجود او غياب منح الائتمان أو سحبه.

فالنشاط الائتماني يرجع القسم الاكبر منه حاليا الى شركات متخصصة بالائتمان (بنوك، وكالات متخصصة ، شركات ...) تتطلب بالعميل مجموعة شروط تعد في ذاتها ضمانات للبنك مقدم الائتمان ، كسمعة المدين المالية الجيدة، والقدرة على وفاء مبلغ القرض[٢١] .

والشروط السابقة تتحقق عن طريق الاستعلام عن العميل من خلال البحث وجمع المعلومات، ومن خلال ما تقدم يمكن اعتبار الائتمان المصرفي اساسا للاستعلام الائتماني.

فالاستعلام والتصنيف الائتماني يعد احد وسائل عمل نظام المعلومات الائتماني، اي يعد نظام فرعي في البنك الذي تستند اليه الادارة المصرفية في اتخاذ قراراتها والمحافظة على واردات البنك، بالإضافة الى توفير الحلول الخاصة لمواجهة ظاهرة القروض المتعثرة، وتحليل الاوضاع الخاصة بها، ووضع الحل اللازم لها وامكانية القضاء عليها حتى قبل نشوئها[٢٢].

المبحث الثاني: التقييم الائتماني

تعتمد عملية التصنيف الائتماني على مجموعة من المعلومات ، حيث يتم من خلالها تقييم ملاءة المؤسسة ومراقبة القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية، الا انه لا يعد ضمان على قدرة العميل على الوفاء بالتزاماتها، لأنه يعد انذرا مبكرا للمخاطر المختلفة[٢٣] .

لمعرفة كيف يعد التقييم الائتماني اساسا للتصنيف ، لابد من تقسيم المبحث الى مطلبين، المطلب الاول : مفهوم التقييم الائتماني،

المطلب الثاني : مدى اعتباره اساسا لعمل شركات الاستعلام والتصنيف الائتماني.

المطلب الأول: تعريف التقييم الائتماني

عرفنا فيما تقدم مفهوم التصنيف الائتماني ، وبأنه مرحلة لاحقة للاستعلام ، حيث يمنح العميل درجة التصنيف بناء على هذا الاستعلام .

الا ان السؤال الذي يتبادر الى اذهاننا ، هل ان درجة التصنيف تمنح مباشرة بعد الاستعلام؟ ام ان هناك مرحلة ممهدة لهذا التصنيف؟

للإجابة على هذا التساؤل، لا بد أنن أن المعلومات التي تم جمعها من قبل جهات الاستعلام قد مرت بمراحل متعددة لتحليل وتصفية هذه المعلومات والبيانات لغرض تقييم العميل

بناء عليها، فالتقييم هو المرحلة التي يتم فيها التوصل إلى استنتاج حول حالة هذا العميل، وتحضيره للتصنيف لمنحه درجة التصنيف الائتماني التي تحددها هذه الجهات.

ويعرف التقييم الائتماني ، "انه قياس للنتائج المحققة او المنتظرة في ضوء معايير محدده مسبقاً وتقديم حكم علي ادارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة[٢٤] " ، او هو " تقييم المعلومات النوعية والكمية للمدينين المحتملين من قبل وكالات التصنيف الائتماني"[٢٥].

ووفقا لهذا الرأي ، فإن تقييم الائتمان هو عملية قياس ما يبدو عليه الوضع المالي للمستعلم من خلال التعامل مع التزاماته المالية السابقة والمستقبلية ، بالإضافة إلى الموارد المالية المتاحة. يلعب التقييم الائتماني دورا مهما لمختلف الأطراف في اتخاذ القرارات الائتمانية من خلال وبالإشارة إلى التاريخ الائتماني للعميل ، او ما يسمى السجل الائتماني ، الذي يعد طريقة لتقديم الجدارة الائتمانية للعميل باستخدام مجموعة من المعايير لتصنيف العملاء ، يمكن تمييز العملاء من حيث القدرة والتأهيل لسداد الائتمان الممنوح لهم ، حيث يتم تصنيفهم حسب تصنيفهم ، وسيكون العملاء الذين لديهم سجل ائتماني جيد في المنطقة الامنة للائتمان وحصولهم على التمويلات الذي يحتاجونها[٢٦].

وبخلافه، اي اذا كان العميل غير قادر على الوفاء بقيمة الائتمان الممنوح ،بناء على التقييم الائتماني السلبي ، يرفض طلبه للائتمان، اي ان التقييم الائتماني بداية او تمهيد لعملية اعطاء درجة التصنيف الائتماني.

يتم تنفيذه من خلال التحليل المالي والمعالجة المنهجية للبيانات المتاحة للحصول على المعلومات المستخدمة في عملية صنع القرار ، وتقييم أداء الشركات السابقة والحالية ، والتنبؤ بأداء الشركة في المستقبل[٢٧].

سواء كان التحليل المالي للشركة لغرض تقييم الأداء ووضع خطة لتنفيذ الإدارة ، أو التحليل المالي للاستثمارات لغرض تحديد الفرص الاستثمارية الأكثر ملائمة ، أو التحليل المالي للدولة ووكالاتها الحكومية ، أو غيرها من الجهات.

تأخذ عملية تقييم الائتمان في الاعتبار أيضا ما إذا كانت العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية مثل مخاطر أسعار الفائدة ،ومخاطر التضخم، ومخاطر سعر الصرف ،وهي مخاطر نظامية تؤثر على جميع القروض ، بغض النظر عن الوضع المصرفي للمقترض.

أو قد تكون مخاطرة غير نظامية ، أي مخاطر داخلية متأصلة في شركة أو صناعة في ظل ظروف معينة ، ومن الأمثلة على هذه المواقف ضعف إدارة البنك ، والأخطاء الإدارية ، والإضرابات العمالية ، والمخاطر الاستثنائية مثل التأثير على قدرة العميل واستعداده لسداد الالتزامات للبنك الذي منح القرض في الفترة المتفق عليها[٢٨] .

ويرجع ذلك أساسا إلى القواعد الداخلية المطبقة داخل الكيان المتقدم بطلب القرض ، سواء كان هذا الكيان شخصا طبيعيا أو اعتباريا ، مثل شركة أو شخص أو صندوق ، بالإضافة إلى المخاطر الداخلية المرتبطة بالبنوك ، مثل مخاطر السيولة والمخاطر الخارجية المرتبطة بالعملاء ،مثل مخاطر عدم السداد والمخاطر القانونية، وذلك بسبب القواعد الداخلية التي تسري داخل الشركة[٢٩]، و تأخذ العملية في الاعتبار تأثير الأحداث المستقبلية على خسائر الائتمان المتوقعة ، ومن أجل تحديث المبلغ المعترف به ، وتحتاج إلى معلومات تاريخية وحديثة عندما يتم التعرف عليها لأول مرة من أجل تحديث المبلغ المعترف به[٣٠].

نظرا لأن هذا التقييم له دور في التنبؤ بالخسائر المستقبلية التي قد تحدث للعملاء وما يترتب على ذلك من خسارة لمقدم الائتمان ، فإن التصنيف الائتماني بناء على هذا التقييم يعتبر الأداء الوقائي لمقدم الائتمان بالإضافة إلى استقرار الأسواق المالية طويلة الأجل.

ومع ذلك ، يمكن أن يكون للعوامل السياسية التأثير الأكبر على هذه الشركات في تقييم البلاد ، كما هو الحال في عام(٢٠١٣) ، عندما رفع المدعي العام الأمريكي لوزارة العدل دعوى مدنية في محكمة اتحادية ضد مطالبة (ستاندرد آند بورز) بمبلغ(٥) مليارات دولار كتعويض عن الأضرار التي لحقت بالوكالات الحكومية الأمريكية الاستثمارية ، ويرى البعض ان الغاية من هذه الدعاوى سياسيا من اجل الانتقام منها ،لأنها في عام(٢٠١١) بخفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة من (AAA) الى (AA) ، وجاء تقيمها وفقا لخطة التعزيز المالي التي صادق عليها الكونغرس الامريكي ، التي رأى انها غير كافية من اجل تحقيق الاستقرار في اليات الدين الحكومي على المدى المتوسط[٣١] .

وهذا يعني أنه بالإضافة إلى فرض هذه الشركات رسوما مالية كبيرة من عملائها للتصنيف والتقييم ، فإنها تحتاج أيضا إلى ضمان شفافية وحياد هذه المؤسسات في إجراء التقييمات.

ولكي يصل التقييم الائتماني إلى الغرض المقصود منه، يجب ان تتوفر به جملة من الشروط ، تتمثل بالاتي:

١ : الاستمرارية ، يتم تقييم الائتمان بشكل مستمر ومتكرر في إطار المبادئ التوجيهية والارشادات.

٢: المرونة ، بحيث يكون تقييم الائتمان مرنا حتى يتمكن المقيم من توجيه الإجراءات المختلفة وفقا للوضع الحالي للائتمان.

٣: التطوير لتعزيز الإدارة المالية ، وتحسين الأداء المالي وتوفير المعلومات اللازمة.

٤: الاقتصاد والتقييم بأقل تكلفة.

٥: القبول ، أي أنه يجب قبوله من قبل المستخدم ودرجة فهم استخدامه وموثوقيته وصلاحيته[٣٢].

وتعد هذه الشروط الخمسة ضرورية ومترابطة لتقييم العملاء بصورة صحيحة، من خلال الالتزام بكل منها معا .

والتقييم يتم من خلال نظام لا يستوفي شروط التقييم الصحيحة ، فيؤدي فشل أي من الشروط إلى خلل في جميع تلك الآليات ، مما سيؤدي إلى أخطاء في درجة التقييم الممنوحة بشكل سلبي أو إيجابي ، مما يؤثر على مصلحة العملاء ، والذي يمكن أن يصل تأثيره إلى غير المتعاقدين مع الشركة، ويحدث هذا عندما تعطي الشركة درجة تصنيف غير موثوقة أو غير صحيحة.

فشركات الاستعلام والتصنيف الائتماني ممكن ان تحدث ، اثار سلبية متوقعة على القطاع المالي مما يؤدي الى انخفاض الثقة في تقييماتها، وبالتالي يؤثر على التعاملات مع الشركة ، وقد تتحقق مسؤولية الاخيرة [٣٣] .

عند إجراء عملية تقييم ائتماني لاحد العملاء ، يتم ذلك على أساس دليل المخاطر ، الذي يشكل هيكل جميع المخاطر المعترف بها ، بالإضافة إلى الإجراءات الذي تتضمن معلومات حول العمليات المعرضة لمخاطر عالية ، وفي هذه المرحلة يتم تقييم موقف التدقيق من وجهة نظر المخاطر ، بالإضافة قيام إدارة المخاطر في تقييم المخاطر ، يتم أخذ الشروط السابقة في الاعتبار.

عادة ما يتم التقييم وفقا لمعايير مختلفة ، تعد معايير القيمة الاقتصادية المضافة من أحدث معايير تقييم فعالية الائتمان ،ومن مؤشرات الأداء المالي المستخدمة في قياس وتقييم أداء المؤسسات والمنشآت ، ومنها يخلق قيمة مضافة تشكل للمؤسسات المالية ثروة لتوزيعها لاحقا ،

ويرتبط شكل وحجم الثروة بمفهوم الأداء، لذلك ، تعتبر واحدة من علامات نضج ونمو هذه المؤسسات أو الكيانات[٣٤].

ويعد التقييم بواسطة هذا المعيار خلال مدة زمنية تحدد لعمل هذه الجهات ، ويكون التقييم وفق ما تم تحقيقه من نتائج في هذه الفترة ، والتقييم اما يكون سلبيا او ايجابيا .

ويعرف البعض التقييم الائتماني بأنه ،" اية تقنية يمكن من خلالها التنبؤ بالمخاطر المستقبلية عن طريق الخصائص الحالية بالاستعانة بالمعارف المتعلقة بالصلات السابقة بين المخاطر والخصائص"[٣٥] .

وحسب هذا التعريف يعد التقييم الائتماني الاداة او التقنية يمكن من خلالها التنبؤ بالمخاطر المالية المستقبلية للمستعلم عنه ، ويعتبر احد الادوات الفعالة في المجال المالي .

وتعتمد هذه التقنية بالدرجة الاساس على ما تم الوصول اليه خلال الاستعلام عن علاقات المستعلم عنه المالية وكيفيته تعامله معها .

المطلب الثاني: مدى اعتبار التقييم الائتماني أساس لعمل شركات الاستعلام والتصنيف الائتماني

الغاية من التصنيف الائتماني هو قياس توقعات عدم السداد ، وهو النشاط الذي تختص به شركات الاستعلام والتصنيف الائتماني ،من خلال زيادة توقعات التخلف عن السداد او تأخيره ، وخسارة المستعلم المحتملة والتي تختلف باختلاف الجهات اذا كانت مستثمرين او شركات او دول او غيرهم، اذ لا يمكن تحديد طريقة لمقياس الدرجات التصنيفية، الا من خلال متابعة طريقة عمل شركات الاستعلام والتصنيف ، والجهات المصنفة فكلا منها يخضع للتغييرات مستمرة ، ودور التقييم هو متابعة هذه التغييرات[٣٦].

وبما أن التصنيف الائتماني هو تقييم للقدرات المالية للعميل ، فإن درجة التصنيف الممنوحة للعميل تعتمد على هذا التقييم بناء على ما هو موجود في التاريخ الائتماني للشركة أو البنك الذي استفسر مسبقا عن العميل ، وهذا السجل متغير وليس ثابتا ، وتتغير درجة التصنيف الائتماني بناء على التغييرات في هذا التقييم.

والتقييم هو مجموعة من المؤشرات التي تشير إلى قدرة الفرد أو الشركة أو البنك أو البلد أو أي تاجر آخر في القطاع المالي على سداد الديون او عدم التعامل معها.

تختلف هذه المقاييس من شخص لآخر ، أو من عميل لآخر ، أو في بعض الأحيان في نفس العميل لديه مؤشر إيجابي من خلال التزامه بالسداد والمدفوعات والالتزام بفترة السداد المتفق عليها في فترة معينه، بينما لديه مؤشر سلبي بسبب التأخير في السداد أو عدم السداد في فترات اخرى، اي أن التصنيف هو صورة سلبية أو إيجابية عن ثقة المستثمرين وأصحاب رأس المال في الدولة والشركات والمؤسسات المالية ، ويتم تحويل هذه الصورة إلى درجة تصنيف.

على الرغم من أن الاقتصاد الأمريكي يعتبر من أقوى القوى الاقتصادية في العالم ، فقد شهد مؤخرا انخفاضا في التصنيفات من قبل وكالات التصنيف الدولية ، وخفضت وكالة (فيتش) في عام (٢٠٢٣) تصنيف الولايات المتحدة الائتماني من (AAA) الى (+AA) ،وذلك حسب بيان الوكالة ،"يعكس التدهور المتوقع للمالية العامة خلال السنوات الثلاث المقبلة ، والعبء المرتفع والمتزايد للدين العام الحكومي، وتآكل الحوكمة"[٣٧].

ويتم التقييم حسب خبراء في الاقتصاد يعملون في هذه الشركات ، متخصصون في تقييم العملاء بناء على المعلومات والبيانات حول عملائهم الذين تم الحصول عليهم وقياس مؤشراتهم.

لذا فأن بداية عمل جهات التصنيف هذه كانت لسبب مهم وأساسي الا وهو ضعف تبادل المعلومات الائتمانية وافصاح المستثمرين والتجار ، وبين المقترضين والمقرضين ، وامكانية توفير المعلومات الائتمانية الجيدة والموثوقة عن حالة طالبي الائتمان في ما تعلق بمستوى المخاطر الائتمانية التي تحيط بأعمالهم وانواعها وذلك يكون من خلال العقد نفسه بين الوكالات والجهات الائتمانية التي تطلب التقييمات الائتمانية لنفسها من هذا العقد ،ويكون التزام الوكالة بإفصاح المعلومات المتعلقة بالجهة المطلوب اجراء التصنيف لها على وفق الاحكام القانونية الخاصة بالاستعلام والتصنيف من حيث النطاق والتوجيه والكيفية [٣٨].

يعتبر التصنيف درجة بناء على ما يحصل عليه العميل من سلطة التصنيف وهذا يعتمد على جمع المعلومات عن طريق الاستعلامات الائتمانية ، على سبيل المثال ، إذا طلبت شركة تجارية تقديم قرض من أحد البنوك العاملة في القطاع المالي ، فإن هذا الأخير يجمع بنشاط معلومات حول هذه الشركة لغرض تقييمها ، وينتج عن هذا التقييمات تصنيف العميل ائتمانيا بأحد درجات الائتمان حسب نشاطها وقدرتها على سداد ديونها ومدة السداد وما اوفت من التزاماتها

السابقة وتعاملاتها مع عملائها اضافة الى غرض الائتمان التي طلبت التصنيف لأجله، وهذه العوامل هي ما تحدد تقييم الشركة اذا كانت ذات تصنيف سلبي او ايجابي .

يتطلب النظر إلى التقييم الائتماني كأساس لنظام التصنيف الائتماني أربعة مؤشرات مهمة: الربحية والايرادات ، وهما عاملان مهمان في تحليل الجدارة الائتمانية ، فالعامل الأول المتمثل بالربحية ، والذي يعتمد أيضا على تقييم جودة الأصول ، وهو مؤشر للربح قبل وبعد دفع الضرائب ، ومتوسط العائد على الأصول ، والعائد على رأس المال ، والربح ، والخسارة ومخاطر الائتمان ، وتمويل السيولة ، وتحقيق كفاية رأس المال[٣٩].

كما ان العوامل التي يعتمد عليها التقييم متغيرة غير ثابتة، تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية للعملاء اذا كانوا اشخاص طبيعية كالأفراد او معنوية كالشركات او الدول او المنظمات حيث يعتمد التقييم بالدرجة الاكبر على ما هو موجود في التقرير الائتماني.

كما ان هذه العوامل تتباين عند تصنيف العملاء من عميل لأخر، فتقييم المصارف مختلف عن تقييم الشركات او الوكالات الائتمانية ، كما يكون مختلف من مصرف الى مصرف اخر او من شركة او وكالة الى شركة او كالة اخرى ، والدليل على ذلك تباين موقف الوكالات نجد ان الوكالة الدولية (فيتش) خفضت تصنيف فرنسا على بعد الاحداث الاخيرة التي شهدتها فرنسا حول اصلاح نظام التقاعد ، فكانت درجتها (AA) و اصبحت (AA–) حسب هذه الوكالة ، الا ان وكالة (ستاندر اند بورز) لم تاخذ بالعوامل المتغيرة لتقييم الملاءة المالية لفرنسا وحافظت على تقييمها (AA) بالاعتماد على الخطط المالية المستقبلية لفرنسا في مواجهة الازمة الحالية[٤٠].

حيث أن التقييم الائتماني يلعب دوراً هاماً في تنشيط الأسواق المالية إلى حد كبير، لأنه عامل مهم في استقرار جميع أنواع المعاملات، ولأن السوق يتفاعل بشكل كبير مع التغيرات في الصعود والهبوط، إذا كانت هناك إذا كانت منشأة ذات تصنيف ائتماني منخفض، يزداد توقع عدم قدرة المنشأة على سداد ديونها، لذا يجب الحذر في التعامل معها، مما قد يؤدي إلى إعسار هذه المنشاة والحكم بتصفيتها وانتهاء وجودها، بعد التحقق من شروط الإعسار[٤١].

والإفصاح المحاسبي مطلوب [٤٢]، فيما يتعلق بالمعلومات الائتمانية، فهي أداة تساعد البنوك على تقييم مخاطر الائتمان بناءً على معلومات كاملة عند منح الائتمان للعملاء.

كما تعتبر عملية التقييم الائتماني عملية ضرورية ومهمة لأنها تشير وتؤكد قدرة المؤسسة المصرفية على تحقيق أهدافها ودورها المنوط بها في التنمية الاقتصادية، كما أنها تساعد في تحديد نقاط القوة والضعف في أداء البنك، وكذلك مستوى الجدارة الائتمانية، ويمكن للتقييم أيضًا أن يؤدي إلى تحسين المؤسسات و الخدمات المصرفية.

تتبع عملية التقييم الائتماني مجموعة من النماذج والمعايير المحددة مسبقًا، مثل:(Prism, 7cs, 5cs, 5ps) ، وبالإضافة إلى قرارات (لجنة بازل) المعتمدة من البنك المركزي المصري، و يتم استخدام أساليب موحدة لتحديد التصنيفات الائتمانية لهذه المؤسسات وتقييم جدارتها الائتمانية لتحديد الملاءة المالية للمقترضين وقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك، وبالتالي التحديد الدقيق لمستوى المخاطر المرتبطة بالمعالجة واتخاذ القرار بشأن منح الائتمان او لا[٤٣] .

التصنيف الائتماني هو الدرجة التي يتم بها تقييم العميل بناء على المعلومات التي يتم الاستعلام عنها، ولذلك يعتبر هذا التقييم هو جوهر وأساس عملية التصنيف الائتماني، مما يؤدي إلى الاعتماد على هذه التقييمات والتصنيفات، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية يؤدي إلى مخاطر نظامية على النظام ويشكل تهديدًا لسوق الأوراق المالية (انخفاض القيمة السوقية بسبب انخفاض التصنيفات الائتمانية وانخفاض الاستثمار بسبب نقص الشفافية)[٤٤] .

في الختام ، لقياس أداء التقييم ، تحتاج الشركات إلى تحديد ما إذا كان يوفر أفضل مقايضة بين الدقة والاستقرار، وهي مقايضة تعكس أقصى دقة يمكن تحقيقها عند مستوى معين من الاستقرار، أو، على العكس من ذلك، تعكس الحد الأقصى من الاستقرار لدقة معينة، وبطبيعة الحال، قد يكون هناك العديد من هذه النقاط، اعتمادا على نقطة مرجعية أو أخرى، ويطلق الاقتصاديون على العلاقة بين هذه النقاط حدود الكفاءة، ويدرك المتعاملين بالتقييمات انهم قد يريدون أن يكونوا على نقاط الكفاءة، وذلك يعني أن مستخدمي التصنيفات الائتمانية المختلفين قد يرغبون بالدقة أكثر من الاستقرار، او العكس، واخيرا ، حتى التصنيف صحيحا ، لا بد أن يقع على الحدود الفعالة ، ولا بد أن يوفر نظام التصنيف نقاطً كافية على حدود الكفاءة لتناسب متطلبات مجموعة متنوعة من العملاء من الذين لديهم معايير مختلفة من الدقة[٤٥] .

الخاتمة

تبعا لما تم مناقشته في بحثنا (الأساس القانوني لعمل شركات الاستعلام والتصنيف الائتماني) توصلنا إلى مجموعة من النتائج والمقترحات ، تمثلت بالآتي :

أولاً: النتائج

١. تم بحث الائتمان المصرفي باعتباره اساسا للاستعلام الائتماني نظرا لارتباطه الوثيق والعلاقة المستمرة بين الاثنين.

٢. عرفنا أن الائتمان المصرفي يختلف عن الائتمان التجاري من حيث أنه عملية مصرفية تحقق فيها البنوك ربحا ، في حين أن الائتمان التجاري هو عملية تجارية تحقق فيها البنوك والشركات التجارية ربحا.

٣. عرفنا شروط منح الائتمان المصرفي ، متعددة اهمها الثقة ، ومقدار الائتمان، والغرض من استخدام الائتمان ، ومدة الائتمان ، وتكلفة الائتمان ، والضمانات المقدمة للبنك.

٤. ان عملية الاستعلام الائتماني هدفها منح العميل الائتمان ، والائتمان المصرفي يقوم على الثقة بين العميل والمصرف ، لذا يعد الائتمان المصرفي اساس الاستعلام والتصنيف الائتماني.

٥. توصلنا الى ان المعلومات التي يتم جمعها خلال الاستعلام ، قد تمر بمراحل متعددة لتحليل وتصفية هذه المعلومات والبيانات لغرض تقييم العميل بناء عليها، لذلك التقييم هو المرحلة التي يتم فيها التوصل إلى استنتاج حول حالة هذا العميل، وتحضيره للتصنيف لمنحه درجة التصنيف الائتماني التي تحددها هذه الجهات.

ثانياً: المقترحات

١. ندعو البنك المركزي العراقي للعمل على تحسين جودة خدمات الاستعلام والتصنيف الائتماني المقدمة من خلال المصارف العراقية ، وتوضيح الهدف من وراءها ،و تحسين الجدارة الائتمانية التي من شانها ان تؤدي الى رفع الخدمات الاستعلامية المقدمة في العراقي .

٢. يجب ان يكون التقييم الائتماني الممنوح من المصارف المبني على الاستعلام الائتماني الصحيح والدقيق والنزيه ، والخالي من المحسوبيات.

٣. واخيرا ، ندعو المشرع العراقي الى الالتفات الى دور شركات الاستعلام والتصنيف الائتماني على الاقتصاد العراقي ، والعمل على وضع الانظمة والتعليمات التي تتيح للبنك المركزي العراقي بأنشاء هذه الشركات.

الهوامش

(١) انظر : المادة٣١١-١-٤ من قانون حماية المستهلك الفرنسي ، نقلا عن :خالد عطشان عزارة الضفيري ،المسؤولية المدنية للبنك عن عمليات القروض الاستهلاكية تجاه العميل المقترض، كلية الحقوق ، جامعة الكويت ، السنة السادسة والعشرون ،العدد التاسع والاربعون ، ٢٠١٢، ص٤١٤.

(٢) انظر : احمد حسن وسمي –شاكر نوري اسماعيل ، مخاطر منح الائتمان من قبل المصارف التجارية ، قسم القانون ، جامعة كركوك، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية ، المجلد ٢٩ ، العدد٧، ٢٠٢١، ص٤.

(٣) انظر: زغاشو فاطمة الزهراء ،اشكالية القروض المتعثرة ، رسالة ،جامعة القسطنطينية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، الجزائر ،٢٠١٤،ص٤٣.

(٤) انظر: ابراهيم محمد علي الجزراوي –نادية شاكر النعيمي ،تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة ، دراسة نظرية تطبيقية في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار خلال الفتره ٢٠٠٥-٢٠٠٧،مجلة الادارة والاقتصاد،جامعة المستنصرية ،بغداد،العراق، العدد٨٣ ،٢٠١٠،ص ٥-٦.

(٥) منال خطيب، تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطرة بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، رسالة ، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، ٢٠٠٤ م، ص ٠٤.

(٦) انظر: هيثم محمد الزعبي، الادارة والتحليل المالي، دار الفكر الحديث، عمان، الأردن، ٢٠٠٠ ، ص ٨٠.

(٧) انظر : د . محمد يوسف ابو شماله ، الائتمان المصرفي وشركات المعلومات الائتمانية (دراسة مقارنة) ،مركز الدراسات العربية ، الطبعة الاولى ،٢٠٢٢، ص٢٨.

(٨) انظر : حسان الدباس ،العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سوريا، رسالة ،جامعة دمشق ،كلية الاقتصاد ،سوريا ، ٢٠١٤،ص١٥.

(٩) انظر : حسان الدباس ،المصدر السابق، ص١٦.

(١٠) انظر : م. م. نور محمد ثابت كاظم، تقييم فاعلية ادارة الائتمان المصرفي ، كلية التربية جامعة سامراء ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ٥ ، العدد ١٠، ٢٠١٣ ،ص٣٩٢.

(١١) انظر : شيماء مهدي ابراهيم محمد سالم ،تقييم كفاءة معايير منح الائتمان وعلاقتها بالاداء المالي بالتطبيق على البنوك ،بحث منشور، تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١/٥، رابط البحث:

https://jsst.journals.ekb.eg/article_83815_e44c5aed5c3df35279c29d1925110852.pdf

(١٢) د. محمد يوسف ابو شماله ، مصدر سابق، ص٣٠-٣١.

(١٣) انظر: ريمون فهيم ،ضمانات الائتمان المصرفي ، دار النهضة العربية ،القاهرة ، ٢٠١٢، ص٦٠.

(١٤) انظر: لتفاصيل اكثر ، د. يوسف ابو شماله ، مصدر سابق ،ص٤٣.

(١٥) انظر : أ. موساوي اسية ،المصدر السابق، ص١١٨.

(١٦) انظر:

Calais-Auloy ,F. Steinmetz , Droit de la consummation, ouvrage pre , n327.p.361 .

نقلا عن : خالد عطشان عزاره الظفيري ، ص٤١٤.

(١٧) انظر : محمد شريف سليم قاره ،اثر ادارة مخاطر الائتمان على جودة الارباح في القطاع المصرفي التجاري الاردني ،رسالة ،جامعة الشرق الاوسط ،كلية الاعمال – قسم المحاسبة ، ٢٠١٦ ، ص١١.

(١٨) انظر : خالد عطشان عزاره الظفيري ،مصدر سابق، ص٤١٨.

(١٩)انظر :خالد محمود الكحلوت ، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني ، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة ، غزة ، ٢٠٠٥ ، ص٦٦.

(٢٠) انظر : خالد محمود الكحلوت ، المصدر السابق ، ص٦٦_٧٥.

(٢١) انظر : د. خالد لوزي ، الضمانات القانونية لحماية الائتمان من فكرة المخاطر ،مركز الدراسات العربية ،مصر ،٢٠٢١، ص١٨.

(٢٢) انظر: زغاشو فاطمة الزهراء، مصدر سابق ، ص٨٤.

(٢٣) انظر : شيماء طالب علي عباس، مصدر سابق ،ص٧-٨.

(٢٤) انظر : الاء الامين المهدي الحاج محمد ، مشاكل السيولة النقدية وتأثيرها علي الاداء المالي بالبنوك، رسالة ماجستير ،جامعة وادي النيل ،كلية المحاسبة ،السودان ،٢٠١٩، ص٣٣-٣٤.

(٢٥) انظر: ورود قاسم جبر ، قياس التصنيف الائتماني لمصارف تجارية مختارة في العراق ،رسالة ماجستير ،جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ،٢٠٢٢، ص٣٣.

(٢٦) انظر : حسن علي عبد الأمير جابر ، مصدر سابق، ص١٥٨.

(٢٧) انظر: زروخي عبد الكريم – زروخي هشام، أهمية التحليل المالي في تقييم المؤسسة الاقتصادية، رسالة ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، ٢٠٢٢، ص٢٣.

(٢٨) انظر : د. مفتاح صالح – أ. معارفي فريدة ، المخاطر الائتمانية ، جامعة الزيتونة ، الاردن ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ، ابريل ، ٢٠٠٧، ص١٣.

(٢٩) انظر : احمد حسن وسمي –شاكر نوري اسماعيل ،مصدر سابق ، ص١٤.

(٣٠) انظر : سميرة مشراوي ، اثر الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق المعيار الدولي (٠٩)على راس المال التنظيمي)– حالة بنك دبي الاسلامي ،جامعة عمار ثليجي ، الجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجلد ١٢، العدد٠٢-٢٠١٩، ص٧٤٤-٧٥٥.

(٣١)انظر : https://www-alarabiya – موقع الكتروني ، تاريخ الزيارة ، ٢٠٢٣/٨/٨.

(٣٢) انظر : الاء الامين المهدي الحاج محمد، مصدر سابق ،٣٤-٣٥.

(٣٣) انظر:

Andrea Miglionico, THE GOVERNANCE OF CREDIT RATING AGENCIES, ELGAR FINANCIAL LAW AND PRACTICE,2019.p13.

(٣٤) انظر: م. م. نور محمد ثابت كاظم، مصدر سابق، ص٤٠٩.

(٣٥) انظر : مارك سكرينر ، التقييم الائتماني : الانجاز التالي في مجال الائتمان الاصغر (دراسة عرضية) ،المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (برنامج تمويل الائتمان الاصغر)، رقم ٧، ، ٢٠٠٣، ص٣.

(٣٦) انظر : The Rating Agencies and their Credit Ratings, Herwig M. Langohr and Patricia T. Langohr, A John Wiley and Sons, Ltd., Publication,2008,p.7.

(٣٧) انظر : https://www.almayadeen.net ، تاريخ الزيارة ، ٢٠٢٣/٨/٢٢.

(٣٨) انظر : د. سلامة الصانع امين علم الدين، الالتزام بالإفصاح والشفافية كأحد معايير حوكمة الشركات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٦، ص٨٣.

(٣٩) انظر: احمد ابو الفتوح الناقة ،نظرية النقود والبنوك و الاسواق المالية ، مصر ، ١٩٩٤، ص٤٦.

(٤٠) انظر: موقع الكتروني ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٨/١١، https://www.france24.com/ar/

(٤١) انظر: محمد كاظم المسلماوي ، مصدر سابق ،١٣٨.

(٤٢) ويقصد بالإفصاح المحاسبي" عملية تتصل فيها الشركة بالعالم الخارجي لاظهار المعلومات التي بحوزة الادارة الى المستثمرين مما يسهل عملية تقييم الاداء للشركات والمفاضلة في الاستثمار فيها " ، لتفاصيل اكثر انظر لطفا: محمد باقر كرجي، قياس مستوى الافصاح المحاسبي في التقارير المالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية واثره على قرارات الاستثمار، رسالة ماجستير ، جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد،٢٠١٧، ص١٧.

(٤٣) انظر : د. داليا عادل عباس السيد – ا. سارة مصطفى محمد شوربة ،دور التقارير المالية في ضوء معيار المحاسبة المصري رقم (٤٦)في تقييم الجدارة الائتمانية للمنشأة الصغيرة والمتوسطة الحجم ،المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية ،كلية التجارة ، دمياط، المجلد الثالث– العدد الاول ، الجزء الثاني ، يناير ، ٢٠٢٢، ص٣٨٠.

(٤٤) انظر : Andrea Miglionico, THE GOVERNANCE OF CREDIT RATING AGENCIES, ELGAR FINANCIAL LAW AND PRACTICE,2019.p13.

كوكل بوك ، تاريخ الزيارة ، 2/6/2023

https://www.google.com/search?q=THE+GOVERNANCE+OF+CREDIT+RATING+AGENCIES

(٤٥) انظر : The Rating Agencies and their Credit Ratings, Herwig M. Langohr and Patricia T. Langohr, A John Wiley and Sons, Ltd., Publication,2008,p.8.

المصادر العربية

١. ابراهيم محمد علي الجزراوي – نادية شاكر النعيمي ، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة ، دراسة نظرية تطبيقية في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، مجلة الادارة والاقتصاد ،جامعة المستنصرية ، بغداد، العراق ،العدد٨٣، ٢٠١٠.

٢. احمد ابو الفتوح الناقة ، نظرية النقود والبنوك و الاسواق المالية ، مصر ، ١٩٩٤.

٣. احمد حسن وسمي – شاكر نوري اسماعيل ، مخاطر منح الائتمان من قبل المصارف التجارية ، قسم القانون ، جامعة كركوك، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية ، المجلد ٢٩ ، العدد٧، ٢٠٢١.

٤. احسان الدباس ، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف في سوريا ، رسالة ، جامعة دمشق ، ٢٠١٤.

٥. الاء الامين المهدي الحاج محمد ، مشاكل السيولة النقدية وتأثيرها علي الاداء المالي بالبنوك، رسالة ماجستير ، جامعة وادي النيل ، كلية المحاسبة ، السودان ، ٢٠١٩.

٦. القروض الصغيرة (دراسة مقطعية)، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (برنامج تمويل القروض الصغيرة)، العدد ٧، ٢٠٠٣.

٧. اندريا ميجلونيكو، حوكمة وكالات التصنيف الائتماني، القانون والممارسة المالية إلجارية ، ٢٠١٩.

٨. حسن علي عبد الأمير جابر، الاطار القانوني لنظام الاستعلام الائتماني CBS ، رسالة ماجستير، كلية القانون ، جامعة ذي قار، ٢٠٢١.

٩. د. خالد لوزي ، الضمانات القانونية لحماية الائتمان من فكرة المخاطر ، مركز الدراسات العربية ، مصر ، ٢٠٢١.

١٠. خالد محمود الكحلوت ، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني ، رسالة ، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة ، غزة ، ٢٠٠٥.

١١. خالد عطشان عزارة الضفيري، المسؤولية المدنية للبنك عن عمليات القروض الاستهلاكية تجاه العميل المقترض، كلية الحقوق ، جامعة الكويت ، السنة السادسة والعشرون ،العدد التاسع والاربعون ، ٢٠١٢.

١٢. د. داليا عادل عباس السيد – ا. سارة مصطفى محمد شوربه ، دور التقارير المالية في ضوء معيار المحاسبة المصري رقم (٤٦) في تقييم الجدارة الائتمانية للمنشات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية ، كلية التجارة ، دمياط، المجلد الثالث– العدد الاول ، الجزء الثاني ، يناير ، ٢٠٢٢.

١٣. ريموند فهيم، ضمانات الائتمان البنكي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٢.

١٤. زغاشو فاطمة الزهراء ، اشكالية القروض المتعثرة ، رسالة ، جامعة القسنطينية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، الجزائر ، ٢٠١٤.

١٥. زروخي عبد الكريم – زروحي هشام، أهمية التحليل المالي في تقييم المؤسسة الاقتصادية، رسالة ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، ٢٠٢٢.

١٦. د. سلامة الصانع أمين علم الدين، الالتزام بالإفصاح والشفافية كمعيار لحوكمة الشركات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٦.

١٧. سميرة مشراوي، اثر الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق المعيار الدولي (٠٩)على راس المال التنظيمي)–حالة بنك دبي الاسلامي، جامعة عمار ثليجي، الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد ١٢، العدد٠٢–٢٠١٩.

١٨. شيماء مهدي ابراهيم محمد سالم، تقييم كفاءة معايير منح الائتمان وعلاقتها بالاداء المالي بالتطبيق على البنوك، بحث منشور.

١٩. قانون حماية المستهلك الفرنسي.

٢٠. كاليه–أولوي، ف. ستاينميتز، قانون المستهلك، الكتاب المسبق، رقم ٣٢٧.

٢١. منال خطيب، تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطرة بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، رسالة ، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، ٢٠٠٤.

٢٢. مارك سكرينر، تقييم الائتمان: الإنجاز التالي .

٢٣. د. مفتاح صلاح معرفي فريدة، مخاطر الائتمان، جامعة الزيتونة، الأردن، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، نيسان ٢٠٠٧.

٢٤. محمد باقر كرجي، قياس مستوى الافصاح المحاسبي في التقارير المالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية واثره على قرارات الاستثمار، رسالة ماجستير ، جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد،٢٠١٧.

٢٥. محمد كاظم هادي المسلماوي، التنظيم القانوني للإدارة الائتمانية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية، ٢٠٢٢.

٢٦. محمد شريف سليم قاره ، اثر ادارة مخاطر الائتمان على جودة الارباح في القطاع المصرفي التجاري الاردني ، رسالة ، جامعة الشرق الاوسط ، كلية الاعمال –قسم المحاسبة ، ٢٠١٦.

٢٧. د. محمد يوسف ابو شماله ، الائتمان المصرفي وشركات المعلومات الائتمانية ، دراسة مقارنة ، مركز الدراسات العربية ، مصر ، الطبعة الاولى ، ٢٠٢٢.

٢٨. هيثم محمد الزعبي، الادارة والتحليل المالي، دار الفكر الحديث، عمان، الأردن، ٢٠٠٠.

٢٩. هيرويج م. لانجور وباتريشيا تي، وكالات التصنيف وتصنيفاتها الائتمانية، لانجوهر، جون وايلي وأولاده المحدودة، منشورات، ٢٠٠٨.

٣٠. م. م. نور محمد ثابت كاظم، تقييم فاعلية ادارة الائتمان المصرفي ، كلية التربية جامعة

٣١. ورود قاسم جبر ، قياس التصنيف الائتماني لمصارف تجارية مختارة في العراق ،رسالة ماجستير ،جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ،٢٠٢٢.

٣٢. https://www.france24.com ، موقع الالكتروني تاريخ الزيارة: .11/8/2023

٣٣. https://www.almayadeen.net موقع الالكتروني تاريخ الزيارة :٢٠٢٣/٨/٢٢.

٣٤. https://www-alarabiya ، موقع تاريخ الزيارة . 8/8/2023

٣٥. https://www.jsst.journals.ekb،الموقع الالكتروني تاريخ الزيارة : ..15/1/2023

References

1-Ahmed AbuAl-Futouh Al-Naqa, The Theory of Money, Banks and Financial Markets, Egypt, 1994.

2-Ahmed Hassan Wasmi- Shaker Nouri Ismail, Risks of Granting Credit by Commercial Banks, Department of Law, University of Kirkuk, Babylon University Journal for the Humanities, Volume 29, Issue 7, 2021 .

3-Alaa Al-Amin Al-Mahdi Al-Hajj Muhammad, Cash Liquidity Problems and their Impact on Financial Performance in Banks, Master's Thesis, Nile Valley University, Faculty of Accounting, Sudan, 2019.

4-Andrea Miglionico , THE GOVERNANCE OF CREDIT RATING AGENCIES, ELGAR FINANCIAL LAW AND PRACTICE ,2019.

5- Calais-Auloy ,F. Steinmetz , Droit de la consummation, ouvrage pre , n327.

6-Dr. Dalia Adel Abbas Al-Sayed - A. Sarah Mustafa Muhammad Shorba, The role of financial reports in light of Egyptian Accounting Standard No. (46) in evaluating the creditworthiness of small and medium-sized enterprises, Scientific Journal for Financial and Commercial Studies and Research, Faculty of Commerce, Damietta, Vol. Third - Issue One, Part Two, January, 2022.

7-Haitham Muhammad Al-Zoubi, Financial Management and Analysis, Dar Al-Fikr Al-Hadith, Amman, Jordan, 2000.

8-Hassan Al-Dabbas, Factors Influencing Credit Decision-Making in Banks Operating in Syria, Thesis, University of Damascus, Faculty of Economics, Syria, 2014.

9-Hassan Ali Abdul Amir Jaber, The Legal Framework for the CBS Credit Inquiry System, Master's Thesis, College of Law, Dhi Qar University, 2021.

10-Herwig M. Langohr and Patricia T .The Rating Agencies and their Credit Ratings,. Langohr, A John Wiley and Sons, Ltd., Publication,2008.

11- Ibrahim Muhammad Ali Al-Jazrawi - Nadia Shaker Al-Nuaimi, Bank credit analysis using a set of selected financial indicators, an applied theoretical study in the Iraqi Middle East Investment Bank during the period 2005-2007, Journal of Management and Economics, Al-Mustansiriya University, Baghdad, Iraq, Issue 83, 2010.

12-Khaled Atshan Azara Al-Dhafairi, the bank's civil liability for consumer loan operations towards the borrowing client, Faculty of Law, Kuwait University, twenty-sixth year, issue forty-nine, 2012 .

13-Dr. Khaled Lozi, Legal Guarantees to Protect Credit from the Idea of Risk, Center for Arab Studies, Egypt, 2021.

14- Khaled Mahmoud Al-Kahlot, The extent to which commercial banks rely on financial analysis to rationalize credit decisions, Master's thesis, Islamic University, College of Commerce, Gaza, 2005.

15- Manal Khatib, The cost of bank credit and measuring risk by application to a Syrian commercial bank, thesis, Faculty of Economics, University of Aleppo, Syria, 2004 AD.

16-Mark Screener, Credit Evaluation: The Next Breakthrough .

17-Dr. Meftah Salah –Maarfi Farida, credit risks, Al-Zaytoonah University, Jordan, the seventh annual international scientific conference, April, 2007.

18- Microcredit (A Cross-sectional Study), Advisory Group to Assist the Poor (Microcredit Financing Program), No. 7, 2003.

19- Muhammad Baqir Karaji, Measuring the level of accounting disclosure in financial reports in accordance with international accounting standards and local rules and its impact on investment decisions, Master's thesis, Al-Qadisiyah University, College of Administration and Economics, 2017 .

20-Muhammad Kazem Hadi Al-Muslimawy, The Legal Regulation of Credit Management, First Edition, Al-Wafa Legal Library, Alexandria, 2022.

21-Muhammad Sharif Salim Qara, The impact of credit risk management on the quality of profits in the Jordanian commercial banking sector, thesis, Middle East University, College of Business Accounting Department, 2016 .

22-Dr. Muhammad Youssef Abu Shamala, bank credit and credit information companies (a comparative study), Center for Arab Studies, first edition, 2022.

23-Nour Muhammad Thabet Kazem, Evaluating the Effectiveness of Bank Credit Management, College of Education, University of Samarra, Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 5, Issue 10, 2013.

24- Raymond Fahim, Bank Credit Guarantees, Dar Al Nahda Al Arabiya, Cairo, 2012.

25- Dr. Salama Al-Sanea Amin Alam Al-Din, Commitment to Disclosure and Transparency as a Standard of Corporate Governance, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2016.

26-Samira Mishrawi, The impact of expected credit losses according to international standard (09) on regulatory capital) - the case of Dubai Islamic Bank, Ammar Thiliji University, Algeria, Journal of Economic, Management and Commercial Sciences, Volume 12, Issue 02-2019.

27- Shaima Mahdi Ibrahim Muhammad Salem, Evaluating the efficiency of credit granting standards and their relationship to financial performance by application to banks, published research.

28-Warod Qasim Jabr, Measuring the Credit Rating of Selected Commercial Banks in Iraq, Master's Thesis, University of Karbala, College of Administration and Economics, 2022.

29- Zaghasho, Fatima Al-Zahraa, The Problem of Non-performing Loans, Thesis, University of Constantinople, Faculty of Economic, Commercial and Facilitation Sciences, Algeria, 2014, p. 43 .

30- Zarukhi Abdel Karim - Zarukhi Hisham, The importance of financial analysis in evaluating the economic institution, thesis, Mohamed Boudiaf University, M'sila, Faculty of Economic and Commercial Sciences, 2022.

31-French Consumer Protection Law.

32- https://www.france24.com ,Website, visit date: 11/8/2023.

32- https://www.almayadeen.net ,Website, visit date:22/8/2023

33- https://www-alarabiya ,Website, visit date 8/8/2023.

35- https://www.jsst.journals.ekb‹Website, visitdate : 15/1/2023.